إفريقيا على طريق الحرية

جاء الإسلام لتحرير البشر من العبودية للبشر وتعبيدهم لربّ العالمين وحدَه، إذ أن من قيمه الأساسية: الحرية والكرامة ﴿ولقد كرمنا بني آدم...﴾ (سورة الإسراء: ٧٠)، ومن ثمّ فقد وقف في وجه أيّ قوة تمنع الإنسان من التنعّم بحريته وكرامته وإنسانيته.

«الحرية» شريان حياة للإنسان، و مصدر الطاقة التي تُعينه على العطاء والإبداع. و إذا فقَد الإنسانَ حريّته فقَدَ معها طعم الحياة؛ ولو توفرت له كلُّ وسائل الرفاهية، فهي ركنٌ فطري تُشعر الإنسان بإنسانيته.

وأهم خطوات طريق تقدُّم المجتمعات ورقيّها،تبدأ بالحرية، ونشر قيم العدالة والكرامة، فهي التي تفجر طاقات الإبداع، والقوة، وتقود الإنسان لـ«التحرُّر» من القيود الاجتماعيّة والنفسيّة التي تعيقه عن القيام بدَوْره الفعّال، و من خلالها يستطيع التعبير عن نفسه وآرائه وأفكاره، والتعبير عن هموم الناس ومشكلاتهم واحتياجاتهم ومشاركتهم فيها، وهي التي تدفع الشعوب إلى المشاركة الإيجابية في اتخاذ القرارات ومساندتها، وفي إحداث التغيير في المجتمعات نحو الأفضل، و تُسهم في إحداث ظاهرة الضبط المجتمعي والإيجابيّة التي تحمي المجتمع من الفساد والانحراف والسقوط. فوجود الحريات في مجتمع ما يعني: أنظمةً ودولاً وشعوباً أكثر نضجاً ووعياً وتحضُّراً. أما تقييد الحريات، وغياب قيم العدالة والكرامة، فيُولّد الصراعات والاقتتال والتفرق والانقسام، والفشل التامّ.

ويُقاس تقدُّم الأمم ورفعتها بقَدْر ما بها من حريات وقيم احترامها للإنسان، فهناك علاقة توازن بين الحريةً والنهضة، فلن يستطيع مجتمعٌ النهوض والتقدُّم إلا عندما يشعر أفرادُه بالحرية والكرامة والعدالة.

وإذا نظرنا إلى إفريقيا؛ نجد أنها عانت من غياب الحرية والحقوق الإنسانية معاناة كبيرة وطويلة؛ فمنذ أن وطأت أقدام المحتل الأوروبي أرض إفريقيا- في القرن السادس عشر الميلادي- عاثوا في الأرض فساداً؛ دمروا حضارتها وتراثها، وقضوا على الممالك، ونهبوا الثروات، ومزقوا النسيج الاجتماعي، ثم ارتكبوا أبشع الجرائم في حقّ الإنسان عموما والإفريقي خصوصا، استرقاق الإنسان الأفريقي، وجعله «سلعة» تُباع وتُشترى، وقضوا بذلك على حرية الأفارقة.

وكانت تلك بداية حقبةٌ سوداء.. هي أسوأ ما مرّ بإفريقيا عبر تاريخها، ثم كانت مقررات مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥م) ، التي أضفت الشرعية على ما قام به الغرب المجرم من احتلال وسرقة ونهب واسترقاق الإنسان، قسّمت من خلاله الدولُ الغربية إفريقيا بينها، فصارت أفريقيا كلأً مباحاً للأوربيين يستنزفون ويستغلون كلّ شيءٍ فيها؛ بدءاً بالأرض وانتهاءً بالإنسان نفسه..!

وقد عرف المحتلُ الغربي أنه لن تقوم له قائمةٌ في مستوطناته الجديدة إلا بالقضاء على حريات الأفراد وتحويلهم إلى عبيد يسمعون ويطيعون، وظلّت هذه سياسته، حتى بعد أن اضطُر لحمل عصاه والخروج من إفريقيا، في فترات ما عُرف بحركات التحرُّر في إفريقيا في الخمسينيات والستينيات من القرن الميلادي المنصرم، فقد ظلّ مسيطراً ومهيمناً على الأنظمة الجديدة التي حكمت دول إفريقيا بنفس نهجه الديكتاتوري الذي قضى على الحريات، وأحال إفريقيا إلى سجونٍ ضيقة على أبنائها، وظلّت إفريقيا تتقلب من نظام إلى نظامٍ عبر الانقلابات والصراعات والحروب التي قضَّت على أيّ أملٍ في الحرية.

وبالرغم من تدشين «الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب» (المعروف أيضاً باسم: ميثاق بانجول)، وهو معاهدةٌ دولية، صاغتها الدول الإفريقية تحت غطاء منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليّاً)، في ٢٧ يونيو ١٩٨١م، لكنها لم تعبّر عن طموح شعوب القارة على النحو الأمثل، وظلّت حبراً على ورق أغلب الفترات.

وهذا الميثاق الذي تعهدت في ديباجته[1] الدول الأعضاء بـ(إزالة جميع أشكال الاستعمار من إفريقيا، وتنسيق وتكثيف تعاونها وجهودها لتوفير ظروف حياة أفضل لشعوب إفريقيا، وتنمية التعاون الدولي، آخذةً في الحسبان ميثاق منظمة الأمم المتحدة والإعلان العالمي

(١) مسودة الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الرابط: http://hrlibrary.umn.edu/arab/a005.html

لحقوق الإنسان،... وإذ ترى أنّ التمتع بالحقوق والحريات يقتضي أن ينهض كلُّ واحدٍ بواجباته،... وإذ تعي واجبها نحو التحرير الكامل لإفريقيا التي لا تزال شعوبها تناضل من أجل استقلالها الحقيقي وكرامتها، وتلتزم بالقضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصريّ والصهيونية، وتصفية قواعد العدوان العسكرية الأجنبية، وكذلك إزالة كافّة أشكال التفرقة، ولا سيما تلك القائمة على أساس العنصر أو العِرْق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدّين أو الرأي السياسي، وإذ تؤكد من جديدٍ تمسّكها بحريات وحقوق الإنسان والشعوب، المضمّنة في الإعلانات والاتفاقيات وسائر الوثائق التي تمّ إقرارها في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وحركة البلدان غير المنحازة ومنظمة الأمم المتحدة، وإذ تُعرب عن إدراكها الحازم بما يقع عليها من واجب النهوض بحقوق وحريات الإنسان والشعوب وحمايتها، آخذةً في الحسبان الأهمية الأساسية التي درجت إفريقيا على إيلائها لهذه الحقوق والحريات).. لم تستطع الدول الإفريقية- حتى اليوم!- تحقيق الحدّ الأدنى الذي ورد في هذه الديباجة أو غيرها من مواد الميثاق.

ذلك أن الحرية لا يمكن أن تأتي وتتحقق، من خلال قوانين أو مواثيق دولية أو إقليمية أو محلية نظرية، بل الحرية غريزةٌ فطرية يسعى إليها الإنسان كما يسعى إلى مأكله ومشربه وملبسه، لذا فالشعوب هي المنوط بها طلب حريتها وتمكينها والمحافظة عليها،

يؤكد ذلك أنه إلى بداية تسعينات القرن الماضي كان ستة رؤساء فقط (من بين المائة والخمسين الذين حكموا القارة الإفريقية منذ استقلال الدول حتى ذلك التاريخ) هُم مَن غادروا السلطة طوعاً، أما المائة والأربعة والأربعون رئيساً الباقون؛ فإمّا أنهم ما زالوا في الحكم حينها، وإمّا أُطيح بهم في انقلاب عسكري، وإمّا قُتلوا، وإمّا سُجنوا أو شُرِّدوا، وإمّا ماتوا وهُم في السلطة.

إلا أن رياح التغيير قد هبت، فثورة الاتصالات والإعلام أدت للانفتاح على العالم، وبانتشار التعليم والثقافة، ارتفع الوعي لدى الشعوب، وزاد إدراكها لحقوقها، وتطلعها للحرية والكرامة, وأدرك الأفارقة الحاجةَ الملحّة للحرية، وبدأت تظهر حركاتٌ تطالب بالحرية في المجتمعات الإفريقية، وشعرت الأنظمة بالغليان الذي يسري بين شعوبها؛ لذا سعت كثيرٌ من الدول لتخفيف القبضة وفتح المجال رويداً رويداً لتنال الشعوب حريةً جزئية. وولّى عهد الحزب الواحد،

فبدأت تتغير الصورة القاتمة التي كانت موجودة إلى نهاية القرن الماضي، وتحسَّنت نسبيًّا، حيث ذكر آخر تقرير صادر عن «فريدوم هاوس»، في فبراير ٢٠١٧م، أنّ مناخ الحريات العامّة في إفريقيا يتحسَّن باطّراد، وقد تناول التقرير بالدراسة حالة ٥٤ دولة (هي عدد الدول الإفريقية):

- تعرف عشرُ دول منها حريةً تامّة، بينما تتمتع إحدى وعشرون دولةً إفريقية بحريّةٍ جزئية، في حين ما زالت ثلاث وعشرون دولةً بدون حرية،...

- وعرفت سنة ٢٠١٧م أحد عشر استحقاقاً انتخابيّاً في إفريقيا، ما بين رئاسي وتشريعي، وكانت سنة ٢٠١٦م قد عرفت ستة عشر استحقاقاً، أي إنّ ٢٧ دولةً إفريقية (من أصل أربع وخمسين دولة) عرفت في هاتَيْن السنتَيْن اقتراعاتٍ تُجسِّد- إلى حدٍّ ما- مدى ممارسة الأنظمة السياسية الإفريقية لتطبيق النُّظُم الانتخابية، التي من شأنها- ولو نظريًّا- تحقيق ممارسة ديمقراطية، ما يوطِّد أساليب في التداول على الحكم، وتمكين نُظُم وآليات تشاركية، ظلّت غائبةً عن القارة الإفريقية[1].

ومع أنّ هذه الحرية ما زالت منقوصة؛-كما تبينه قراءتنا في هذا العدد لانتخابات ٢٠١٧- إلا أنّ آمال الشعوب الإفريقية وطموحاتها وتطلعاتها تتخطى الحرية السياسية فقط بمراحل، فهي تطمح إلى حريةٍ شاملة في جميع مناحي الحياة، حرية تستطيع بها النهوض والتقدُّم، وأن تقف في مصافّ الدول المتحضرة، لأنها تملك من الإرث الحضاري والثقافي ما تتفوق به على كثيرٍ من الدول الكبرى التي ترفل في نعيم الحرية والعدالة.

والأمل معقودٌ على وَعْي الشعوب الإفريقية وإرادتها، وكذلك تلك الصفوة المثقفة التي أدركت أهمية التعليم، ووعت حقيقة هويتها.. الأمل معقودٌ عليها في السعي والبذل لتحيقي الحرية لأمتها، وإحداث التغيير المنشود في المجتمعات؛ حتى تنهض إفريقيا من جديد، وتنفض عنها غبار الاستغلال والدمار والتخلُّف، وتستعيد حضارتها ومكانتها ■

(١) مركز الجزيرة للدراسات، الديمقراطية في إفريقيا: قراءة في المسار والمصير، سيدي أحمد ولد الأمير، الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/html.170315112401255/03/reports/2017